



أحوال الشفافية

عن شهر مايو ٢٠١٠م

تقرير شهري يصدر عن مركز الشفافية للمعلومات في جمعية الشفافية الكويتية

تسعى جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا التقرير إلى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية.

ويعد تسليط الضوء على هذه الوقائع هدفا في ذاته ، حتى لو لم يتم الربط والتحليل والتعليق عليها، رغم ما نبذله من جهد في ذلك، ترمي الجمعية من وراءه إلى إتاحة النظر إلى الصورة الكلية لمجريات الشفافية و الإصلاح داخل الحراك المجتمعي مما قد يوفر حافزا إضافيا يدفع نحو التغيير الذي ننشده.

ويمكن القول بأن التقرير غير معنى بحصر جميع الوقائع بقدر عنايته بتلك الوقائع التي تشكل تجاوزات جسيمة أو يترتب عليها تداعيات مهمة تمس المال العام و تدفق إجراءات العمل في الأجهزة المعنية على النحو السليم أو التي تكون مفعمة بدلالات ضارة بالصالح العام.

وتتوفر التفاصيل الكاملة لجميع الوقائع الواردة هنا في تقرير مستقل لكل جهة معنون باسمها ومبيناً فيه مصدر المعلومات في ملفات الرصد المنشورة في الموقع الإلكتروني للجمعية:

<http://www.transparency-kuwait.org>

مجلس الأمة:

خصصت جلسة مجلس الأمة يوم ١١/٥/٢٠١٠م لمناقشة القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، وقد لوحظ عدم التحضير الجيد لهذه الجلسة، حيث عرض للمناقشة تقرير اللجنة التشريعية والقانونية في المجلس عن "الذمة المالية" وهو تقرير يضم مقترحات تم رفضها من قبل المجتمع المدني في عام ٢٠٠٧م، واستجاب المجلس في حينها، في حين أهملت مقترحات قوانين حديثة ومجمع عليها من المجتمع المدني وعدد كبير من أعضاء مجلس الأمة، وكذلك الحال مع التقرير الخاص بهيئة مكافحة الفساد؛ لذلك أصدرت مجموعة كبيرة من جمعيات النفع العام والاتحادات بيانا طالبت فيه برفض إقرار هذه القوانين، مع المناشدة بإقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة الذي ضم أربعة قوانين وهي: مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغ.. كما تمت مطالبة الحكومة بتنفيذ التزاماتها في خطة التنمية من خلال إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة.

الإعلام

أتاح مؤتمر «الإعلام الاقتصادي في زمن الأزمة» الذي أقيم منتصف هذا الشهر الفرصة لتسليط الضوء على أهمية حضور الإعلام الحكومي في تعزيز الشفافية، سيما وقد بدأت مشاريع الخطة الإنمائية تشق طريقها إلى التنفيذ بزخم كبير، إذ يفترض أن يوفر الإعلام الرسمي المعادل الموضوعي للإعلام الخاص الذي يعاني من جملة مشاكل أساسية منها تعارض المصالح و نقص الكفاءات الصحفية مع تدني تقدير المتوفر منها وحاجتها الماسة إلى مصادر معلومات نزيهة وحيوية، هذا الدور الذي تسبب غيابه في تسييس العديد من المشروعات الهامة وإيقافها رغم الحاجة الماسة إليها، لذلك يجب على الإعلام الرسمي أن يضع خطة تواكب خطة التنمية الخمسية وتكون بمستواها.

على صعيد آخر، كشف خطاب لمدير مسئول في الوزارة عن تنصيب مسئولين في الإذاعة دون التأهيل أو توافر المستوى الفني المطلوب، وكذلك تقاعس عن الالتزام بالدوام الرسمي تسبب في توقف البث الإذاعي لبعض الوقت ومضاعفة احتمالات متوقعة لتوقف البث على الموجات القصيرة والمتوسطة، إضافة إلى تأخير غير مبرر في تنفيذ المشاريع الفنية طبقاً للعقود المبرمة مع عدم تحريك المساءلة تجاه هذا التقصير الفادح. إضافة لما تعرض له أحد رؤساء الأقسام في محطة إرسال إلى تعسف نتيجة كشفه عن تجاوزات الشركة المكلفة بصيانة وتشغيل المحطة.

نعتمد أن الوزارة بحاجة لجرعات كبيرة من الرعاية و الاهتمام في إطار دورها الأساسي في توفير الشفافية لمجريات تنفيذ خطة التنمية الخمسية وتهدئة مخاوف الناس من انحرافها عن المسارات المرسومة لها، وبتساءل عن دور مجلس الأمة في المتابعة خاصة و أن العديد من النواب قد قادوا أكثر من حملة ضد الأخطاء والقصور في وزارة الإعلام انتهت باستجواب الوزير المختص فيما لا يبدو أنه قد تحقق عن ذلك أية نتيجة حال العديد من الاستجوابات السابقة.

الجمارك و الموائى و عموم المنافذ

سجل ترتيب الكويت تراجعاً واضحاً في مؤشر تمكين التجارة ٢٠١٠ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث حصلت على الترتيب ٦٥ بعد أن كان ترتيبها ٥٩ في العام الماضي من بين ١٢٥ دولة، وهو الترتيب الثامن على مستوى الدول العربية بعد كل من الإمارات التي احتلت المركز ١٦ عالمياً والأول عربياً والبحرين وعمان وقطر وتونس والأردن والسعودية، ويقم هذا المؤشر مدى تطوير الدول لمؤسساتها وسياساتها وخدماتها لتسهيل تدفق السلع عبر الحدود، ويتم توفير بياناته من عدة مصادر منها الاتحاد الدولي للنقل الجوي ومركز التجارة العالمي ومنظمة الاونكتاد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

إن للجمارك والموانئ دورها الأساسي في تنفيذ التوجهات الرئيسية والمشاريع الكبرى التي بنيت عليها خطة التنمية الخمسية، ولذلك لا بد من خطوات جادة على طريق إصلاحها، ما يعنى ضرورة أن تحظى بأهمية خاصة ضمن خطة التنمية.

الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

في كلمته خلال ملتقى الكويت الثاني لأمن المعلومات والاتصالات استعرض مدير عام الجهاز مساعي انجاز مشروع شبكة الكويت للمعلومات التي ستساهم على نطاق واسع بنقل وتبادل المعلومات الحكومية بمختلف صورها وعلى درجة عالية من السرية والأمان، وهو ما نأمل أن يتحقق بأسرع وقت وأفضل جودة.

ونذكر بأهمية التحرك في اتجاه موازى لإصدار "قانون حق الاطلاع" الذي يؤمن التغطية القانونية للعديد من الجوانب التي يفترض أن يتضمنها هذا المشروع مثل المعلومات الواجبة النشر ونطاق وآلية الاستثناءات ومشاركة الجمهور وغير ذلك، علما بأن جمعية الشفافية قد صاغت مشروعاً بهذا الخصوص تم تقديمه إلى مجلس الأمة بالتعاون مع بعض النواب، وهو معروض حالياً على اللجنة التشريعية والقانونية.

وزارة التجارة

يقوم مكتب مكافحة غسيل الأموال في الوزارة بدور جيد في مجال اختصاصه، ولكن هذا لا يكفي لكي يحقق المكتب أهدافه، حيث لا بد من الاهتمام بتدريب القائمين على هذه الأنشطة في الشركات والمؤسسات، مع ضرورة التوسع في برامج التوعية المجتمعية، إذ اتضح أن اغلب العقوبات الإدارية التي سجلت خلال الفترة السابقة كانت بسبب تقاعس أو عدم اهتمام الشركات بالالتزام بالتعليمات المقررة؛ كذلك تبين حاجة التشريعات المعمول بها إلى مراجعة دورية مع الإسراع في إقرار مشروع تعديل القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال.

على صعيد المواد التموينية المدعومة التي تهرب إلى خارج البلاد أو يتم بيعها في الأسواق المحلية، فيبدو أن سيطرة الوزارة ضعيفة على تسرب هذه المواد من داخل فروع التموين المنتشرة في البلاد، فهناك كميات كبيرة من هذه المواد يعزف عن شرائها من خصصت لهم، فتجد طريقها للأسواق في غياب تفعيل نظم الرقابة والمراجعة الداخلية من قبل الوزارة، التي يجب عليها وضع آلية رقابة وتفتيش داخلي بأسرع وقت لوضع حد لهذا التلاعب، مع إحالة المسؤولين عن هذا الهدر إلى التحقيق الإداري ومن ثم إلى النيابة العامة.

الهيئة العامة للصناعة

في إطار مشاركتها في مؤتمر الخدمات الحكومية الالكترونية، استعرضت الهيئة المعاملات التي تمت إتاحتها على الشبكة، وما تطمح إليه من توسع في إدخال مثل هذه المعاملات بهدف التسهيل على المستخدمين، ولئن كانت هذه الخدمة جيدة، فيجب أن لا تعمل بمعزل عن استيعاب المشاكل الحقيقية للهيئة، وللتدليل على ذلك نشير إلى ملاحظات لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وبخاصة تلك التي طالت مخالفات القسائم الصناعية، من ذلك إبرام عقود بعض القسائم بعد مرور سنوات طويلة على تسلمها، وزيادة مساحة بعض القسائم دون العرض على اللجان المختصة، وقسائم تستغل رغم انتهاء عقود الانتفاع بها، ومخالفة الإجراءات المتبعة في التخصيص.

سوق الكويت للأوراق المالية

ينتظر تدشين الجزء الأول من نظام الرقابة الآلي في شهر يوليو ٢٠١٠م، القادم لتكون بداية لتداول نظيف يتيح محاصرة الشبهات ومنع استفادة النخبة من معلومات أو نصائح أو بيانات داخلية دون وجه حق، و نأمل ألا يتعرض هذا الموعد للتأجيل. فيما تناولت تقارير فنية متخصصة موضوع انتقائية إدارة السوق في التعامل مع المخالفات والأنباء الكاذبة أو التي تنشر بالخط العريض في الصحف للترويج لأسهم معينة ثم يثبت عدم صحتها لاحقا بعد أن تكون قد أضرت بآلاف المتداولين حسني النية، وكذلك الانتقائية في تمرير بيانات مالية منقوصة ومضللة عن نتائج أعمال بعض الشركات منها شركات ذات أسماء رنانة، وانعكاس ذلك على قرارات الجمعيات العمومية؛ وأيضا الانتقائية في المطالبة بالإفصاح الدقيق عن التداولات اليومية وإدارة المحافظ؛ نعتقد أن استمرار الانتقائية وتشعبها على هذا النحو يمكن أن يفسر بشكل سلبي من جهة تجبير هذا المسلك أو ذاك لحساب أطراف معينة، مما يوجب الموضوعية واستخدام مسطرة واحدة في تنفيذ القوانين واللوائح.

على صعيد تشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال فهناك ضغوطات تمارس من عدة جهات سياسية واقتصادية تعيق حسم هذا الملف، وفي كل الأحوال نرى أنه من المهم تشكيل مجلس مفوضين قادر على توفير استقلالية حقيقية لإدارة السوق واتخاذ قرارات جريئة مع تطبيق صارم للقانون، وبالتوازي فإنه من المهم التنبيه لاحتمالات استغلال هذه الفترة الانتقالية في تمرير العديد من المخالفات وهي أمور يكثر الحديث عنها فعلا.

مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

بموازاة ما تقوم به اللجنة التأسيسية المكلفة بخصخصة المؤسسة، نلفت الانتباه إلى عدة أمور من المهم الإعلان عن مجرياتها بشفافية كاملة، لما لذلك من دلالة في إطار مساعي الحكومة لخصخصة العديد من أنشطتها طبقا لما هو مقرر في خطة التنمية الخمسية.

أولا تنص المادة ١١ من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تخصيص وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة على إعفاء أعمال اللجنة المشكلة لهذا الغرض من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٨، وهو القانون الذي يخضع كل المؤسسات العامة والهيئات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة للرقابة اللاحقة والسابقة لديوان المحاسبة وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ٦٤، كما ويخضعها إلى قانون المناقصات المركزية رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤، وقد كان الإعفاء مؤقتا بمدة زمنية محددة وهي إما إتمام تأسيس الشركة المساهمة وإما حلول تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ أيهما أقرب، ما يعنى أن كل الأعمال التي تجري حاليا لتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة يجب أن تخضع للرقابة الكاملة لديوان المحاسبة و نصوص قانون المناقصات.

ثانيا هناك لجنة تقصي حقائق شكلت بقرار وزاري في ٢٠١٠/٢/٢٣ من ضمن مهامها الوقوف على مدى تطبيق القوانين والنظم واللوائح والتعليمات المالية والإدارية المقررة، وبيان أي تجاوزات إدارية أو مالية تكون قد وقعت خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أو تضمنها تقرير ديوان المحاسبة عن تلك الفترة في المؤسسة والشركات التابعة لها وتحديد أسماء المتسببين فيها ومسمياتهم الوظيفية. وقد تم تمديد عمل هذه اللجنة لمدة شهرين اعتبارا من ٢٠١٠/٤/٢٩.

ثالثا الإجراءات التي اتخذت بشأن تفعيل الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٠/١/٣١م القاضي بعزل مدير التسويق والمبيعات في المؤسسة عن عمله بسبب قضية اختلاس. ونتائج تدقيق المؤسسة لأعمال المذكور منذ اتهامه سنة ٢٠٠٥ إلى تاريخ الحكم المشار إليه سيما وأنه قد استمر على رأس عمله طوال هذه الفترة.

الصحة العامة

في ملف أسواق الدواء هناك غياب واضح للتنسيق بين عدة أجهزة في الدولة مسئولة عن حماية الناس من تزييف لبعض الأدوية والتوسع في استخدام أدوية ضارة، مقابل تهريب أدوية ومعدات طبية غير مستخدمة للخارج، وارتفاع باهظ في أسعار بعض الأدوية نتيجة الاحتكار، فضلا عن شبكة مصالح متبادلة يعمد المحنكرين على

تغذيتها داخل الوزارة المختصة، وهذا ما يعنى في مجمله ضرورة تنسيق الجهود لإيقاف هذه الممارسات، واتخاذ تدابير سريعة لمعالجة هذا الخلل.

وفي ملف العلاج في الخارج هناك قرارات تنفيذية لا يرجع فيها إلى اللجنة الطبية المختصة، بينما بعضها يخالف توصيات هذه اللجنة، وبينما يجري التحقيق في بعض هذه الوقائع وإحالات أشخاص إلى النيابة العامة، ينتظر البعض الآخر إجابة على أسئلة بعض النواب بشأنها، وعموما نرى ضرورة التعجيل بتنفيذ البدائل التي يعلن عنها مسؤولي الوزارة بين أونة وأخرى دون أن يرى أثرها في الواقع باتجاه تقليص الحاجة للعلاج في الخارج واقتصاره على حالات أساسية.

وحتى نهاية شهر مايو لم يكشف عن حقيقة المعلومات التي وردت في تقرير الوفد البريطاني الزائر من مستشفى رويال فري الذي زار الكويت في عام ٢٠٠٩ والملاحظات التي وردت فيه عن أوضاع المختبرات في الوزارة ووجود أجهزة لا تتوافق مع المعايير الدولية وتدني كفاءة العمالة الفنية المستخدمة؛ وربما يوفر مثل هذا التقييم إجابة عن سبب اللجوء إلى إرسال بعض التحاليل لفحصها في الخارج وعدم وضوح المعايير في إرسال بعضها إلى دول ليست الأكثر تقدما في مجالها.

ومن الأمور المهمة أيضا، يتم محو كامل لملفات بعض المرضى دون احتفاظ بأي نسخة منها لدى جهة مركزية طبية مختصة أو بإعادة تسليمها للمريض المعني، ودون إذن من أحد أو حتى إنذار لأي أحد، مما يخالف موثيق شرف المهنة والأخلاقيات الطبية المتفق عليها؛ لذا ندعو وزارة الصحة إلى ضرورة التثبت من صحة هذه الواقعة وتحديد نطاقها والنتائج المترتبة عليها والإجراءات الواجب اتخاذها ومساءلة جميع المتسببين فيها.

الشنون الاجتماعية و العمل

لا يزال الصراع مستمر بين تجار الإقامات والوزارة من جهة تطبيق نظام الميكنة في ملفات العمالة للشركات والمؤسسات، حيث يحاول الفريق الأول اختراق النظام بالتواطؤ مع موظفين من داخل الوزارة، تم الإيقاع ببعضهم وإحالتهم إلى التحقيق، فيما تبين أن من ضمن لفريق تجار الإقامات من يعمل في الوزارة نفسها وبعضهم في مناصب مؤثرة.

في نفس السياق صدر تعميم داخل الوزارة يتيح لبعض الشركات إضافة أنشطة ذكر أنها تخالف قانون العمل الأهلي رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ وتفتح مجالا للاستثناءات غير العادلة وفي هذا ما يوجب الإعلان عن مسوغات إصدار هذا التعميم بكل شفافية ومدى اتساقه مع نصوص القانون، حتى لا يفقد نظام الميكنة جدواه مع تكرار إصدار مثل هذه القرارات.

و في جانب آخر من نظام الميكنة، جرى الحديث عن مشكلات ومحاولات عرقلة في ربط النظام مع وزارتي الداخلية و التجارة من جهة والبنوك من جهة أخرى. لقد أصبحت الحاجة ماسة للإعلان عن موعد نهائي لإتمام تنفيذ نظام الميكنة، بما في ذلك إجراءات ربطه بأنظمة الوزارات ذات الصلة؛ ونعتقد أنه من المفيد أن تنظم الوزارة حلقة نقاشية في أعقاب ذلك تتناول فيها الضوابط التي يشتمل عليها والإجراءات الوقائية لاحتمالات التلاعب والاختراق والترتيبات المتفق عليها بين الجهات الرقابية داخل وخارج الوزارة، حتى يتوفر الاطمئنان لكل من يعنيه الأمر وكل من يلتزم بالقانون في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص.

الزراعة والثروة السمكية

تصاعدت اتهامات من بعض مربي الثروة الحيوانية والموجهة إلى أقسام معينة داخل القطاع المختص في الهيئة بأنها تقوم بالتنسيق مع شركات و عيادات خاصة للتربح من تراخيص صرف الأعلاف وتحصين الماشية ومراقبة حركتها، وطرح مربو الحيوانات العديد من الحلول؛ لعله من المفيد أن تعقد الهيئة العامة للزراعة جلسات استماع معهم، وأن تدقق عبر أجهزة المراجعة لديها والأجهزة الأخرى المختصة في الدولة في صحة مثل هذه الاتهامات، وعدم الارتكان إلى مطالبتهم بتقديم البينة، سيما في غياب وجود قانون لحماية المبلغين يقيهم من التعسف وانتقاص حقوقهم لقاء تقديمهم بمثل هذه البلاغات.

وننوه إلى أن مشروع "قانون هيئة النزاهة" المقدم من جمعية الشفافية الكويتية بالتنسيق مع عدد من النواب يتضمن نصوصا تغطي إجراءات حماية المبلغين.

الخدمة المدنية

مع نهاية هذا الشهر خرجت توصية مجلس الوزراء إلى حيز التنفيذ والتي وافق بمقتضاها على مباشرة إجراءات صرف المزايا المالية التي أقرها مجلس الخدمة المدنية لواحد وخمسين فئة وظيفية، وإجمالي تكلفتها حوالي مائة وسبعين مليون دينار، في حين قرر مجلس الخدمة المدنية إخضاع بقية الطلبات المعروضة عليه لمزيد من الدراسة وعددها حوالي سبعين طلب بكلفة تقدر بنحو ثمانين مليون دينار.

من ضمن المعايير التي كان المجلس قد طلب من ديوان الخدمة المدنية مراعاتها عند دراسة هذه الطلبات قبل رفعها إليه أن يتم النظر فيها ضمن إطار متطلبات خطة التنمية الخمسية، ومراعاة التوازن بين احتياجات القطاع الحكومي والقطاع الخاص من العمالة الوطنية وبشكل لا يؤثر على قدرة القطاع الخاص على جذب هذه الكوادر؛ !

